

Unknown Title

03/12/2014

أخبار

قيس الشيخ.. القاضي الثائر



الأربعاء، 03 ديسمبر 2014 03:48 م

كتب- شريف أسامة:

بعدما أعلن استقالته من وزارة العدل في الحكومة المؤقتة، في 28 نوفمبر 2014، انتخب المستشار قيس الشيخ، في اليوم نفسه، رئيساً لمجلس قيادة الثورة السورية، المنبثق عن مبادرة "واعتصموا"، التي دعت إليها فصائل المعارضة السورية المسلحة، في إطار الجهود لتوحيد قوى الثورة، ليأتي



<https://youtu.be/90SMP3qjL-s>

نشأته وتعليمه

هو قيس عبدالله الشيخ، من مواليد مدينة دير الزور عام 1943، التحق بكلية الطب في جامعة دمشق، قبل أن يتركها ليدرس الحقوق ويحصل على شهادة البكالوريوس فيها.

تدرجه الوظيفي

بعد اجتياز امتحانه، دخل الشيخ إلى سلك القضاء، وعين وكيلا للنياحة العامة في محافظة الرقة، ثم عمل قاضيا للصلح المدني، وصلاح العمل بالنيابة العامة، ثم رقي إلى وظيفة قاضي محكمة.

وعمل، إضافة إلى ذلك، رئيسا للتنفيذ وقاضيا للأمر المستعجلة، قبل أن تتم ترقية مستشارا في محكمة الاستئناف المدنية وقاضيا للإحالة، ثم مفتشا قضائيا لمحاكمات دير الزور والحسكة وطرطوس واللاذقية، وعمل مستشارا في محكمة الاستئناف المدنية، ثم ندب عضوا في إدارة التشريع، إضافة لتكليفه بالتفتيش القضائي، ومستشارا بمحكمة النقض.

بعد ذلك، رقي قيس الشيخ إلى مدير إدارة التشريع، وعمل رئيسا لكثير من اللجان والجهات التأديبية التي يترأسها القضاة، إلى أن تقاعد لينحاز إلى العمل الثوري.

بعد الثورة

وبعد انطلاق الثورة السورية، عمل الشيخ مستشارا للمعهد العالي للقضاة الذي تتبع له الهيئات الشرعية في الداخل السوري، وساهم في صياغة القانون العربي الموحد الذي يعتبر بديلا عن القانون المعمول فيه في الجمهورية العربية السورية.

إسهاماته الفكرية

نشرت له وزارة العدل عددا من الكتب اعتمدتها أساسا للعمل في مواضيعها ومنها: شرح قانون الكتاب بالعدل، والنظام الداخلي لوزارة العدل والقوانين القضائية، وكراس قواعد التبليغ، ولماذا التشريع المأخوذ من الشريعة.

كما نشرت له منظمة "اليونيسيف" عدة كتب اعتمدتها للمطالبة بتعديل بعض القوانين السورية ومنها: سن المساءلة الجزائية بين الشريعة والقانون المقارن ومقترح التطبيق، وسن الحضانة بين الفقه والقانون ومقترح للتطبيق، وبحث ميداني حول واقع مراكز الملاحظة ورعاية الأحداث في سوريا.

نشاطاته الدولية

شارك الشيخ في عدد كبير من المؤتمرات الدولية منها مؤتمر إقرار نظام المحاكمة الجنائية الدولية في روما، واجتماعات لجنة منع الجريمة والخاصة

بوضع اتفاقية لمنع تهريب اللاجئين والأسلحة النارية، كما شارك في الفرق العاملة في إطار لجنة القانون التجاري الدولي، التي وضعت القانون النموذجي لوسائل التبادل الإلكتروني للبيانات أو الإعصار عبر الحدود.

كذلك شارك في جميع اجتماعات مجلس وزراء العدل العرب ضمن وفد وزارة العدل، وشارك في اجتماع المسؤولين عن تأهيل وتدريب القضاة في الدول العربية، وفي عدد كبير من اجتماعات اللجان الدولية المنبثقة عن الأمم المتحدة أو الجامعة العربية، وفي الندوات التي أقامها المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية في الخبرة والمعلوماتية.

من الحكومة إلى قيادة الثورة

تم ترشيحه لوزارة العدل في الحكومة السورية المؤقتة، التي أعيد انتخابه في 23 نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري، لكنه قدم استقالته قبل تسلمه مهامه كوزير، في 28 من الشهر نفسه، قائلا "أعلن استقالتي من الحكومة المؤقتة، التي لم تباشر عملها بعد، راجيا من الله أن يوفق شعبنا لما يحب ويرضى"، ليتم ترشيحه لتسلم منصب رئيس مجلس قيادة الثورة السورية في ذات اليوم.